

مباحث الإسناد في الجملة العربية بين الأصول النحوية والأبعاد البلاغية والآثار الفلسفية.

الأستاذ عبد الرحيم البار
قسم الآداب واللغة العربية
كلية الآداب واللغات
جامعة محمد خيضر - بسكرة - الجزائر

المُلخَص:

ABSTRACT:

The grammar books or what the term of the term "linguistics" means, is a fundamental lesson in the Arabic language, especially as it is distributed to the knowledge of grammar and eloquence together with the actual presence of the philosophy of logic. And access to the rules of the systems, and this is what explained by linguists in the forefront of Abdul Qahir Jirjani: (400 - 471 e / 1009 - 1078 m) in his book 'signs of miracles', and in this article we come to study the origins of the science of grammatical meanings and bases of knowledge and stand on its relationship with science rhetoric and philosophy .

مَعَانِي النَّحْوِ دَرَسَ أَسَاسٌ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَخَاصَّةً أَنَّهُ يَتَوَرَّعُ إِلَى عِلْمِي النَّحْوِ وَالبَلَاغَةِ مَعَ حُضُورِ فِعْلِي لِفَلْسَفَةِ الْمُنْطَقِي؛ فَلَمْ تَخْلُ كُتُبِ الْأَوَائِلِ فِي طَرِيقِ بَابِ هَذَا الْمُنْحَى اللُّغَوِيِّ الْهَامِّ لِأَسِيْمَا مَا يَتَعَلَّقُ بِفَهْمِ أَسَالِيْبِ كَلَامِ الْعَرَبِ وَتَصْوِيْبِهَا، وَالْوُضُوءِ إِلَى قَوَاعِدِ النُّظْمِ مِنْهَا، وَهَذَا مَا أَوْصَحَهُ عُلَمَاءُ اللُّغَةِ عَلَى نَحْوِ الْعَلَامَةِ عِبْدُ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِي: (400-471هـ/1009-1078م) وَيَتَجَلَّى ذَلِكَ مَلِيًّا مَا وَرَدَ فِي مَضْمُونِ كِتَابِهِ 'دَلَائِلُ الْإِعْجَازِ'، وَفِي مَقَالِنَا هَذَا نَأْتِي عَلَى دِرَاسَةِ أُصُولِ أَهَمِّ قَضَائِيَا عِلْمِ الْمَعَانِي؛ أَلَا وَهِيَ قَضِيَّةُ الْإِسْنَادِ. وَأَقْفٌ عَلَى ذِكْرِ خِصَائِصِهَا وَأَنْبَعَادِهَا الْمَعْرِفِيَّةِ.

1-توطئة: علم المعاني من أهم علوم اللغة العربية قديماً وحديثاً؛ اهتم به اللغويون العرب في تفسير قضايا تركيب اللغة المختلفة من حذف وإضافة وإضمار وتقدير، ووصل وفصل وتقديم وتأخير، وتعريف وتنكير وخبر وإنشاء. فاعتمده النحاة الأوائل وسيلة في شرح تركيب اللغة وفهم معاني الكلام، وكان للبلاغة العربية القسط الأوفر في توظيف علم المعاني لدراسة فنون الخطابة وقضايا علوم البلاغة. وعلى إثره ظهر البيان والبديع، في حين تثبت علماء التفسير؛ كأداة قوية في تفسير (كلام الله عز وجل). والدارس لهذا العلم المميز يلحظ توجهه المعرفي ومنبعه الثنائي المتأصل من علم النحو وعلم البلاغة. فقد أدرك النحاة الارتباط القائم بين علم النحو وعلم المعاني؛ وذلك من خلال حرصهم على معرفة وقراءة أساليب وطرائق كلام العرب في التعبير، والموازنة بينها باستحضار مواطن الحسن والجمال فيها؛ حيث "لم يخف على البلاغيين ما عرفوه من أمر هذه العلاقة بين العلمين؛ فلقد سجلوا ذلك في التعريفات حيناً وفي عرض المادة حيناً آخر"¹. وفهموا أن لا تعارض وتناقض بين علم النحو وعلم المعاني، بل إنَّ الأسلوب تكامله ورسالته تكون بقدر ما يتم التناغم بين خصائص العلمين، "وليس في اتجاه كل من العلمين اتجاهها معاكساً للآخر كما يدل على تناقض بينهما بالضرورة؛ فذلك إنَّما يعني في نظر معظم الدارسين وفي مقدمتهم عبد القاهر الجرجاني -أنَّ العلمين متكاملان بحيث لا يستغن أحدهما عن الآخر؛ فالتَّحْوُ بغير المعاني جفاف قاحل والمعاني بغير التَّحْوِ أحلام طافية ينأى بها الوهم عن رصانة المطابقة العرفية وينحاز إلى نزوات الذوق الفردي"². ونقف هنا على ذكر مفاهيمه عند علماء النحو.

2-مفاهيم علم المعاني عند اللغويين القدامى: يجمع اللغويون على أهمية علم المعاني في فهم كلام العرب والوقوف على أساليب كلامهم المختلفة ومعرفة مواطن القوة البلاغية وجودتها من خلال الوقوف على جلِّ الأساليب التركيبية والبلاغية المستعملة في كلام العرب، ونقف هنا عند أهم مفاهيمه:

علم المعاني عند الجرجاني (ت471هـ): يربط الجرجاني علم المعاني بما جاء به في نظرية النظم باعتبارها السبيل إلى تحديد خواص الكلام البلاغية والتحوية: "هذا هو السبيل فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً وخطؤه إن كان خطأً إلى التَّظْمِ ويدخل تحت الاسم إلا وهو معنى من معاني التَّحْوِ قد أصيب به موضعه... فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة

النظم أو فساده أو وصف بمزية وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة، وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى النحو وأحكامه ووجدته يدخل في أصل من أصوله ويتصل باب من أبوابه³. فصحة المعاني وقيمتها البلاغية حسب المرجاني مردها إلى الأحكام التحويلية الصحيحة باعتبارها العامل الثابت في تحديد معاني الكلام.

علم المعاني عند السكاكي (ت626هـ): عرّفه بأنه: "تتبع خواص تركيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره"⁴، أي يتوقف علم المعاني على موافقة ترايب الكلام من التحو ملحقا بتحقيق الإفادة التي يحسن السكوت عليها لحصول المعنى في ذهن المستمع موافقة مع مقتضيات الحال.

علم المعاني عند القزويني (ت739هـ)، هو: "علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي يتطابق بها مقتضى الحال"⁵، فقوام المعنى وتحديدته يرتبط بمطابقة أحوال التركيب تلازما مع مقتضى الحال، وهذا ما يجعل الكلام صحيحا تركيبيا وتامًا معنا، وهو هنا يتوافق مع سلفه من العلماء.

3- حدود علم المعاني عند اللغويين: وضع اللغويون العرب قواعد تحكم علم المعاني وتضبط أنساقه المختلفة بحيث إنها تمثل خصائصه التي تميزه وتحدده بما يتناسب وطبيعته العلمية.

أ- الإيجاز: إذا تفحصنا الموروث البلاغي القديم سنجد أنّ غالب أهل اللغة يلزمون علم المعاني بخاصية الإيجاز على اعتبار أنه الأداة المحددة لجمالية المعنى ودقته وبه يعرف علم المعاني. فالإيجاز هو التقليل مع الإيضاح والإفصاح عمّا يجول في ذهن المتكلم حتى يصل المعنى المراد إلى المخاطب. ولقي الإيجاز اهتماما بالغا في كتب اللغويين القدامى؛ فنجد من أهم الأقوال المعرفة لعلم المعاني باعتبار الإيجاز ما يلي:

أبو هلال العسكري (ت395هـ): يعرف دور الإيجاز بوجوده من عدمه بـ: "قصور البلاغة على الحقيقة، وما تجاوز مقدار الحاجة فهو فضل داخل في باب الهدر والخصل وهما من أعظم أدواء الكلام وفيها دليل على بلادة صاحب الصناعة"⁶ أي أنّ البلاغة الحقيقية والمعنى الدقيق الصحيح يتوقف على أهمية الكلام في تحقيق المراد بعبارة موجزة يبعد الاستعمال فيها عن الإطناب وأنواعه ورأى ذلك من مساوئ الكلام، فالمعنى عند أبي هلال العسكري يتحقق بالإيجاز.

عبد الله بن سنان الخفاجي (ت466هـ): يعرفه بأنه "الكلام الموجز لفظيا الدال على معان كثيرة"⁷؛ بمعنى مضيق لفظي وموسع دلالي، أي الاستعمال اللفظي المحدود الدال على معان موسعة. وفي هذا يوزعه ابن سنان إلى قسمين، وهما: 1-الإيجاز المحمود: وهو ما كان مختصر اللفظ موسع المعنى أي؛ إيضاح المعنى وتحقيقه بأقل استعمال لفظي ممكن.

2-الإيجاز المرذول: وهو الموجز في اللفظ الذي لا يحدد معناه لأسباب مختلفة منها: تشعب استعمال اللفظ أو عدم دقته أو لسوء اختيار اللفظ المختصر؛ وهذا ما يفسره قول ابن سنان: "وان كانت موجزة غير موضحة له حتى يختلف الناس في فهمه؛ فيسبق إلى قوم قبل قوم حسب أقساطهم من الذهن وصحة التصوير فإن ذلك وإن كان يستحق لفظ الإيجاز والاختصار فليس بمحمود حتى تكون دلالة اللفظ على المعنى دلالة واضحة"⁸.

-الرماني (ت384هـ): "الإيجاز: تهذيب الكلام بما يحسن البيان، والإيجاز تصفية الألفاظ من الكدر، وتخليصها من الترن، والإيجاز: البيان عن المعنى بأقل ما يمكن من الألفاظ"⁹؛ فربطه بخاصيتين اثنتين الأولى: هي حسن اختيار الكلام الذي من خلاله يحصل البيان، والثانية: تحقق المعنى بألفاظ مختصرة.

-ابن الأثير (ت587هـ): يعرّفه في كتابه المثل السائر بقوله: "حذف زيادات الألفاظ"¹⁰؛ أي تحقّق المعنى ضمن استعمال لفظي صحيح من الجهة التركيبية ومختصر من الجهة اللفظية.

ب-الإطناب: من الواضح أنّ الإطناب هو خلاف الإيجاز في اللغة، ولكن في البلاغة يستمى ضرورة بلاغية أي أنّ زيادة اللفظ في أحوال ما؛ نتاج فائدة يرجى حصولها من خلال الزيادة لضرورة ذلك. وهذا ما نستدرجه من كلام البلاغيين القدامى، وفيه نذكر:

-ابن الأثير: يعرّفه بـ "زيادة اللفظ على المعنى لفائدة"¹¹؛ بحيث إنّ الكلام لفظا يبدو أكثر وأوسع من المعنى المقصود. وهذا ما يعرف بالتوسع اللفظي.

-الرماني: "فأما الإطناب فإنّما يكون في تفصيل المعنى وما يتعلّق به في المواضع التي يحسن فيها ذكر التفصيل. فأما التطويل فعيب وعي؛ لأنّه تكلف فيه الكثير فيما يكفي القليل"¹². بمعنى استعمال الإطناب دون إفراط لداعي.

نلاحظ أنّ الرماني ميّز بين الإطناب البلاغي والتطويل المسيء بحيث أنّ الأوّل يتوقف لضرورة الكلام وهو ما يفسره قوله: (تفصيل المعنى وما يتعلّق به في المواضع التي يحسن فيها

ذكر التفصيل) ورأى هذا بأنه من البلاغة ولا عيب فيه أما الثاني؛ فهو عكس الأول لمجيئه لغير ضرورة ضمن حيز تحقيق الكلام.

إذا فالإطناب هو عكس التطويل الذي يأتي لغير فائدة بمعنى "زيادة اللفظ على المعنى لغير فائدة"¹³؛ بحيث يمكن اعتباره خاصية بلاغية تفرضها دواع الضرورة بما يتناسب ومقتضيات الحال؛ أي أن "الإطناب هو الإسهاب والإفاضة والاسترسال وله مقاصد وأغراض تستنبط غالباً من الكلام البليغ ولا يأت بها على الدوام إلا أن ترسم لها معالم أو دلائل يجرى على غرارها وينسج على منوالها"¹⁴.

ج-المساواة: يعرف أبو هلال العسكري المساواة، بقوله: "أن تكون المعاني بقدر الألفاظ والألفاظ بقدر المعاني، ولا يزيد بعضها على بعض، وهو المذهب المتوسط بين الإيجاز والإطناب"¹⁵، وقال ابن سنان "وصف بعض الأدباء رجلاً فقال: كانت ألفاظه قوالب لمعانيه؛ أي مساوية لها لا يفضل أحدهما على الآخر"¹⁶، ويعرفها القزويني: "أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد لا ناقصاً عنه بحذف، أو غيره"¹⁷. واللغويون يصفون حدّ المساواة بأنه يتوسط حدّ الإيجاز وحدّ الإطناب وهو في نظرهم الأفضل والأقرب في تحقيق المعنى المحمود لفظاً والمرموق معناً، وهناك من يعرف المساواة على أنها "غير محمودة ولا مذمومة لأنهم فسروها بالمتعارف من كلام أوساط الناس الذين ليسوا في رتبة البلاغة"¹⁸ ثم يأتي سعد الدين التفتازاني (792هـ) ليوافق السكاكي في نظريته إلى المساواة ولكنه يرى أنه لا ينبغي العدول عنها لمقتضى المقام ذلك. ومعنى المساواة عند الجاحظ: "طبق المعنى أن يكون الاسم له طبقاً، وتلك الحال لها وفقاً، ويكون الاسم له لا فاضلاً ولا مفضولاً"¹⁹ ونجدها عند قدماء بن جعفر: "أن يكون اللفظ مساوياً للمعنى حتى لا يزيد عليه، ولا ينقص عنه"²⁰.

4-الأصول الإستومولوجية للإسناد: معاني الإسناد عند علماء اللغة ارتبطت بالتفسير التحوي؛ أي دراسة وظيفة الإسناد التحوية الأدائية التركيبية إلى أن جاء عبد القاهر الجرجاني بنظريته التي خرج بها عن قيود النظم التحوي المعيارية إلى التفسير المعنوي المنطقي لمعاني النحو وراح يبحث عن الوظيفة الفنية الجمالية انطلاقاً من الوظيفة التركيبية التحوية وكفيل كتابه (دلائل الإعجاز) ونظريته في النظم لإقرار ذلك. وفي إطار حديثنا عن

أصول الإسناد عند العرب يحضرننا تساؤلُ نصه كالآتي: هل الإسناد أصل نحويّ، أم بلاغيّ؟ أم تركيب بينهما؟ وما علاقة الإسناد بالفلسفة؟.

(1)- الإسناد والأصل التحوي: الإسناد درس من دروس علم المعاني، ولو أخصينا "ما أورده عبد القاهر في ((دلائل الإعجاز))، وتأكيدُه على تسمية مباحثه هذه ((معاني التحو)) يوصلنا إلى حقيقة الأصل التحوي بعلم المعاني²¹ بل أنّ غالب علماء اللغة عرّفوه وقدموا له ضمن أبواب التحو؛ سواء ما تعلق بالجملة العربيّة، أو في تعريفهم للكلام العربيّ. وهناك الكثير منهم من رسم منهجه في شرح الإسناد على نظرة سيويوه وآرائه على نحو، المبرد وابن هشام والسيوطي، وغيرهم. فقد: "سار التحاة على نهج سيويوه السابق في تقسيم الأبواب التحويّة في تصنيف كتبهم، وأشاروا إلى موضوع الإسناد"²² ولاغرو أنّ السبب في ذلك نباهة "سيويوه وإدراكه لموضوع الإسناد وأثره في بناء الجملة التحويّة"²³. وإن تفضّنا الجانب التركيبيّ للجملة العربيّة ومحتنا في الوظائف التحويّة، فلا غرو من أنّ محرّكها الوظيفيّ هو علاقة الإسناد المؤدّية لمعنى الكلام؛ فالكلام هو الإسناد بطرفيه والإسناد هو قاعدة الجملة، بل هو محرّكها الرئيسيّ ولا قوام لها إلاّ به. ونقف هنا في ذكر أهمّ العناصر التي تثبت أصالة الإسناد ضمن علم التحو ومباحثه، وهي كالآتي:

1- ذكر الإسناد ضمن أبواب التحو وولوج ضمن كتب التحاة الأوائل، ولم يجر بهم الأمر أن عالجوه خارج أساور التحو.

2- قضايا الإسناد وما تعلق بها في الجملة كلّها تمثل دراسة لوظائف نحويّة.

3- المسند والمسند إليه هما طرفا الجملة؛ وهما يؤدّيان وظائف نحويّة تركيبية.

4- سلف التحاة على غرار سيويوه عالجوا موضوع الإسناد في تعريفهم للجملة.

ولعلنا هنا نستشهد بهذا النصّ في بيان أصالة الإسناد "فلو قمنا بجهد استقرائيّ لهذه المباحث على أساس تقسيم السكاكي (ت: 626هـ)، والقرويني (ت:

739هـ)... لوجدنا أحوال الإسناد الخبري، وأحوال المسند إليه، وأحوال المسند وهي ثلاثة أبواب من مباحث علم المعاني... تدور حول الجملة الاسميّة والفعلية فحسب، فالمسند إليه اسم دائماً والمسند: إمّا اسم، وإمّا فعل، وإمّا ظرف وإمّا جار ومجرور، وهما الجملة العربيّة التي تشخّص المراد في أهميته، أو تعظيّمه، أو تحقيره، أو تخصيصه، أو عمومته"²⁴، فجّلّ ما تعلق

بالإسناد ضمن ركنيه فهو لا يخرج على نظم النحو وأحواله. وهذا ما نختم به قول صاحب النص إشارة إلى ما سبق: "هي مباحث لا تتعدى النحو إلا تجوزاً"²⁵؛ أي منطلقها النحو والهدف منها دراسة النحو. كل ما أوردناه حول الأصل المعرفي للإسناد لا ريب فيه؛ فهو أحد مباحث علم معاني النحو؛ وإن كان جرى به الحال فيما بعد أن عُدّ درس من دروس علم المعاني ضمن علوم البلاغة، إذًا:

1- يُصتف الإسناد ضمن مباحث النحو؛ كونه يمثل أركان الجملة (المسند والمسند إليه)، وهذا ما نحى عليه غالب سلفنا من أهل اللغة في مقدمتهم 'سيبويه'. وفي هذا نقول أن الإسناد في طلعه الأولى لم يخرج عن الدراسات التحوية التي عاملته كباقي المسميات والملحقات التحوية الأخرى، وكان الهدف منه ضبط الوظيفة التحوية للمسند والمسند إليه وما ارتبط بهما؛ وهو ما يسمّى بالوظيفة التركيبية، فعلماء اللغة وإن تطرّقوا إلى مباحث الإسناد؛ فقد عالجوا مواضيعه بعيداً عن التورفتي الذي ألحقه به عبد القاهر الجرجاني في شرح نظريته في علم المعاني ضمن كتابه (دلائل الإعجاز)، ولم يتوغّلوا في مدلولات الإسناد الفكرية وعلاقته بالمعنى والمنطق وأدائه الفني.

2- يلاحظ على علماء اللغة العربية في الفترة الحديثة مضيهم على طريقة السلف في وصف الإسناد وبيان دوره التركيبي، فلم يخرجوا به عن دائرة النحو، ولم يشبّثوا اقتراحه بالعلوم الأخرى؛ كالبلاغة والفلسفة. ونقف عند آرائهم فيما يلي:

ذهب تمام حسان إلى اعتبار الإسناد قرينة معنوية؛ تقيم علاقة 'وظيفتها داخل التركيب من خلالها التمييز بين المسند إليه من المسند في الجملة'²⁶.

- اعتبروا أن علاقة الإسناد هي العلاقة "الأساس في الجملة العربية - وهو يمثل - بورتها أو نواتها"²⁷، فالإسناد هو محور كل العلاقات التركيبية.

- اعتبروا الصّمة علامة الإسناد وراحوا إلى وصف كلّ المرفوعات في باب الإسناد واعتبروا "أنّ كلّ مرفوع فهو مسند إليه متحدّث عنه"²⁸.

فإن دلّ هذا إلا على اعتبار الإسناد جزء من الدراسات التحوية المتعلقة بالجملة ولم يخرج عنها، وهذا درب سلفهم من التحاة الأوائل، وبه ظلّ الإسناد مبحث معرفي يكتسي الأصالة التحوية رغم تغيير العوامل الزمنية الطارئة.

(ب) **الإسناد والمنحى البلاغي:** فاجئ عبد القاهر الجرجاني - رحمه الله - أهل اللغة قاطبة من عاصره والذين بعده بنظريته في اللغة الموسومة بنظرية التظم فهي وصفة علمية جديدة ربطت بين علم النحو وقضاياه التأويلية بعلم المعاني وتفسيره المنطقي فالجرجاني لم يكتف بمعارية القاعدة في بسط كلام العرب بل بحث في طبيعة استعمال كلام العرب، ودقق في عوامل نظم كلامها مفسراً أساليب الكلام بالتأويل على معاني النحو وقراءته لأساليب الحذف والذكر والإضمار والتقدير، والتقديم والتأخير... إلخ. ولعلنا في هذا نستوحي معنى نظرية التظم عنده؛ وهو الوقوف على أسرار جريان كلام العرب في أنظمتها المختلفة وهنا تقتضي ضرورة التأويل ترك المعيار وتجاوزه لفهم معاني التظم عبر الوصف؛ وهذا مفسراً لرأيه في كتابه دلائل الإعجاز في حديثه عن توحي معاني نظم النحو؛ أي استعمال أدوات وأساليب كتفسير منطقي على سبيل ما ذكرناه سلفاً من قضايا علم النحو؛ وهو في هذا يترصد قراءة معاني نظم الكلام والوقوف على تنوع أساليب التعبير؛ وهذا كله يفسر قوله: "توحي معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه فيما بين معاني الكلم"²⁹ المختلفة.

وفي هذا صنف علم المعاني ضمن علوم البلاغة واعتبر جزءاً رئيساً من مباحثها، وهذا لا يعني خروجه من دائرة النحو، أو التحوّل عن وظيفته التركيبية بل أنّ الجرجاني كساه نمطاً جديداً قوامه البحث في الجانب البلاغيّ لأساليب الكلام؛ أي توسيع دوره دون القطيعة مع الأصل. ونقف هنا في سرد أهمّ الملاحظات الدالة على التوجّه البلاغيّ لعلم المعاني؛ والذي كرسه عبد القاهر في نظرية التظم ضمن كتابه دلائل الإعجاز:

1- أكدّ الجرجانيّ على أصالة علم المعانيّ التحوّلية وأهميته في صون معاني التظم ويتضح ذلك في قوله: "الذي لم يسمع بالنحو قط، ولم يعرف المبتدأ والخبر، وشيئاً مما يذكرونه لا يتأتى له نظم كلام"³⁰.

2- الجرجانيّ أضاف لعمل علم المعاني وظيفة جمالية تحاكي وظيفته الأصلية التحوّلية فهي تزيد من تأدية معاني الكلام وفهمه، وتفسير دلالاته وتنوعه، بل الجمع بين الوظيفتين التحوّلية والفنية البلاغية يحقّق المراد من فهم معاني النحو وهذا ما يفسّره نصّ قوله: "إن عمدت إلى ألفاظ؛ فجعلت تتبع بعضها بعضاً من غير أن تتوحيّ فيها معاني النحو لم تكن صنعت شيئاً تُدعى به مؤلفاً، وتشبّه معه بمن عمل نسجاً، أو صنع على الجملة صنيعاً، ولم يتصوّر أن تكون قد

خيرت لها المواقع³¹. فهذا كناية عن اختيار اللفظ في تحقيق المعنى، وكأنه يقول أنّ لسلامة وظائف النحو وتحقيق معانيه؛ يتطلب البعد الجمالي الفني البلاغي لنسج العبارة، وهذا أيضا يتوقف على انتقاء الألفاظ.

3- كان الجرجاني أول عالم لغوي يتكلم بفلسفة النحو بعيدا عن معيارية النحو الصورية وراح يبحث في ضوابط الكلام الفكرية، وأخرج علم النحو من المعيارية إلى الوصفية وبحث في أصل الكلام ومعانيه، وربطه بذهن المتكلم والمتلقي، فقد قرأ الإسناد داخل مباحث علم معاني النحو في شقه البلاغي ضمن نظرية التظم وأخرجه من الدائرة التحوية المغلقة المستندة إلى المعيار الحتمي إلى التدبر الفكري التحوي الوصفي المتعلق بمعاني النحو؛ وتجلى ذلك وضوحا في كتابه دلائل الإعجاز، وبحث على وجه الخصوص في الجانب المعنوي الدلالي للعلاقة الرابطة بين المتكلم والسماع، ومدى أثر ذلك في نظم الكلام، وهذا ما توافق مع معنى قوله: "أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبني بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك"³².

وهذا كله كفيل بإثبات التحول الطارئ لوظائف علم المعاني ومباحثه من وظيفة التركيب التحوية إلى وظيفة الأداء الفني؛ وهذا مما لاشك ينقل علم المعاني من مباحث النحو إلى مباحث البلاغة، ومن هنا نلاحظ اكتساء علم المعاني ثوب البلاغة، بل اعتبر فصل من فصولها تقوم عليه الدراسات الفنية المهمة بالصور الجمالية البيانية والبديعية.

وبما أنّ الإسناد بآركانه يمثل موضوع علم المعاني ولبه الذي تحيط به دراسات المعنى والوقوف على وظائفه التركيبية والدلالية؛ فقد تمت معالجة هذه القضايا المتعلقة بالإسناد بصورة موسعة عبر قراءات وصفية تفسيرية تأويلية ضمن مباحث علم البلاغة.

وهنا يكون الإسناد درس في البلاغة لتنتقل الدراسات الفنية الجمالية الباحثة في وظائفه الأدائية، والمستكشفة لمعانيه الضمنية، والتي تبحث في العلاقة التواصلية بين المتكلم والمتلقي، بل قد جعلت منها الأساس في تحقيق صور المعنى. وبهذا أخذ البلاغيون يدرسون الجملة العربية وفق أحوال الإسناد و"اتخذوها فاتحة الكلام في البلاغة"³³ عندهم.

ومنه فالإسناد انطلقا من أصلته ومن منبعه التحوي وضمن مباحث معاني النحو تكون دراسته قد انتهجت نهجا جديدا قوامه التوجه المعرفي إلى الدراسات الفنية البلاغية؛ ولا

عجب من أن عبد القاهر -رحمه الله- قد أفضى هذا السمة على هذا الباب التحويي؛ فقد أوجس في نفسه أمراً رأى فيه إمكانية تحقيق مراد المعنى على تلك الشاكلة، والوصول إلى مرتبة الصواب المعنوي كما هو مناسب ومحقق للصواب التركيبي للجملة، وهنا تكمن بغيته في البعد البلاغي.

كما نلاحظ أن جل كتب البلاغة التراثية تتناول موضوع الإسناد في مباحث علم المعاني الذي يعدّ العلم الثاني من علوم البلاغة بعد علم البيان، ثم يليه علم البديع، حيث بقي هذا الطرح سائداً إلى وقتنا الحاضر، وتناوله علماء اللغة المحدثين في أعمالهم؛ وفق منوال السلف. فالذين أدرجوا علم المعاني ضمن علوم البلاغة؛ ليس لكونه بُعد عن أصلاته التحويية؛ وإثماً وقوفاً على حال ركني الإسناد (المسند والمسند إليه)، ودراسة أحواله الوظيفية الدلالية المختلفة، ومراعاة الفوارق المعنوية الطارئة على وظيفتها فتكلموا في ثنايا مواضعه "عن حذف المسند أو المسند إليه، وعن ذكرهما، وعن تقديم أحدهما عن صاحبه، أو تقديم بقية الجملة... أو قصر أحدهما على صاحبه، وما أثر ذلك على المعنى دقة ووضوحاً وتأكيذاً وما شابه ذلك"³⁴، والهدف من هذه التحوّل العملي في الجمع بين الوظيفة التحويية التركيبية والوظيفة الجمالية البلاغية؛ هو الوقوف على الصورة الكاملة للإسناد، والتي بها يحصل "تطابق بين الكلام... وبين المقام"³⁵، أو "أن تحكم بالمطابقة"³⁶ الصحيحة تركيبياً والتسليمه أداءً، وهذا هو المعنى التام والكامل للإسناد ضمن بعديه التحويي والبلاغي. وهنا نرى مدى تجاوز المعنى للوظيفة التحويية إلى الوظيفة الأدائية (البلاغية) بمعنى أن دراسة الإسناد لجئت لمقاربة البعد البلاغي استقراءاً للدور التواصلية؛ الذي يلعبه هذا التظم في زيادة معاني الكلام واستنطاق بنيتها البلاغية مع مراعاة سلامة التركيب، بل يتعداه لمعرفة قدرات المتكلم عن الانتقاء اللفظي الموحى والانتقاء الموضوعي الملائم للقول في حد ذاته؛ وهذا بالذات المعنى المقصود بالوظيفة الجمالية الفنية للإسناد.

(ج-الإسناد والأثر الفلسفي: في خضمّ حديثنا عن الإسناد وطلعتنا المعرفية ووقوفنا على أصلاته التحويية، ثم انتقلنا إلى مباحث البلاغة، لا ريب أن هذا التجاوز والتغير الطارئ على وظائف اللغة؛ له عامل مؤثر ساعد في تغيير نظرة العلماء في قراءتهم لعلم المعاني؛ وإن كان عمل العلامة عبد القاهر الجرجاني مجلّ لذلك ودليل يقين، وكتابه الدلائل؛ أوضح صورة

ليان أثر الفلسفة والمنطق في التقديم والتعريف لنظرية التّظم. ونقف هنا معرّجين على مظاهر الفلسفة في بناء الإسناد وشرح دروسه، وكلّ ما تعلق به:

1- إنّ التحليل البلاغيّ الذي رسمه العلماء في قراءتهم للإسناد؛ لدليل واضح وجليّ على انتهاجهم رؤى جديدة تستند إلى التفسير العقليّ المنطقيّ؛ كخوضهم في معاني الإسناد بين الحقيقة والمجاز، فقد ذكر القزويني شرحاً لأقسام الإسناد نلتمس فيه بصمة المنطق فمن قوله: "وسمي الإسناد في هذين القسمين من الكلام عقلياً لاستناده إلى العقل دون الوضع؛ لأنّ إسناد الكلمة إلى الكلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللّغة"³⁷.

2- ومّا يظهر على منهج عبد القاهر في أعماله لدليل على أنّه: "كان فيلسوف نحويّ له منهجه الفريد في علم النّحو، فقد استطاع بما أوتي من الحكمة أن يلبس الكلام ثوبه اللّائق به في المعاني النّحويّة"³⁸؛ أي توظيفه أدوات المنطق بما يتناسب وأصالة المرجع النّحويّ العربيّ؛ فكان من ذلك علاجه لقضايا معاني النّحو بما فيها الإسناد وفق أسلوب الفلسفة والمنطق.

3- الجرجاني عالم متكلم أخذ بمسالك 'علم الكلام'³⁹، والنتيجة تجلّي الأثر الفلسفيّ بقوّة في أبحاثه، بل "الصّحيح أنّ عبد القاهر تأثر مثلما تأثر الآخرون ببلاغة أرسطو ولاسيّما بكتاب الخطابة"⁴⁰؛ وربّما كان كتابه دلائل الإعجاز شاهد على ذلك المسلك المعرفيّ الجديد وخاصة ما تعلق بمحدثه عن التّظم، ومسالك علم المعاني ورؤيته فيه، بل كانت تساؤلاته المطروحة فيما يتعلّق بمعاني النّحو بمثابة ألغاز منطقيّة؛ الغرض منها فكّ الغموض في بسط المراد من شرحه للتّظم، وهذه الطّريقة التي انتهجها وإن لم تتضح معالمها الفكرية جيّداً؛ فهي دالة على ضرب من ضروب الفلسفة قوامها المسائلة العلميّة، والبحث في طبيعة الإشكال العارض في علاج ظواهر اللّغة، وحين نقف قراءة لنص كلامه؛ نلاحظ ما أشرنا إليه من دلالات الأثر المنطقيّ: "واعلم أنّ هنا أسراراً ودقائق لا يمكن بيانها إلّا بعد أن نعدّ جملةً من القول في التّظم وفي تفسيره، والمراد منه وأيّ شيء هو؟ وما محصوله ومحصل الفائدة فيه؟. فينبغي لنا أن نأخذ في ذكره وبيان أمره وبيان المزية التي تُدعى له من أين تأتيه؟. وكيف تعرض فيه؟ وما أسباب ذلك وعمله؟، وما الموجب له؟"⁴¹. فهو ذو طرح استهلاميّ متسلسل فلا يخرج عن معقول، ولا ينطق إلّا بمبدول؛ موقناً أنّ الرّبط بين الحلول المناسبة للإشكالات التي تطرحها قراءته في التّظم؛ هو الحقيقة التي تنبع من دلالات المعاني المستقيمة مع مقاصد النّحو.

4- والتأثر بالفلسفة لا يعني الذوبان في أساورها، بل استطاع علماء اللغة على نحو الجرجاني الذي قرأ الفلسفة من باب مذهبه المدافع على أهل السنة؛ كونه أشعري، فقد احتاجوا لخطوات التأويل لاستعماله في التفي والإثبات، إلا أن خطواته في تفعيل منهجه ضمن مذهبه العقائدي لم تقف عند علوم الشريعة فحسب، بل لاحت أضواؤها إلى توظيف ما اغتمه من علوم المنطق في دراسته للغة العربية؛ وربما لولا فلسفته الاستقرائية لما استطاع الرجل أن يجوب علوم البلاغة بنظرته الثاقبة المحللة لمعاني النحو؛ والتي كان نتاجها بلا شك طرحه اللغوي التاريخي في كتابه 'دلائل الإعجاز' وخاصة ما تعلق بـ'نظرية النظم' والتي مثلت أكبر توجه لغوي في عالم اللغة العربية.

5- كان علم الكلام المحرك الفاعل في الردّ والإثبات الذي دأبت عليه الفرق الإسلامية على غرار المعتزلة والجهمية، وغيرهم. فقد أفضى أثر بالغ على الدراسات اللغوية بصفة عامة، فلم تنأ البلاغة العربية عن هذا الوافد الجديد فخرى الأثر ليطال علم المعاني وقضاياها المختلفة بما فيه مبحث الإسناد، بل خاضوا فيه بكلّ قوة، وراحوا في التأويل وخاصة الأشاعرة، ولهذا كان تعريفهم وتقديمهم له يقوم على التأويل.

6- الثابت أن للإسناد قراءتين قنوية بحتة؛ كتصنيف المسند والمسنود إليه إلى الفاعل والفعل والمبتدأ والخبر، وكلّ ما جاء في خانتيهما وقراءة فلسفية فنية تحليلية؛ وهي البحث في مدلولات مكونات الإسناد وعلاقتها الدلالية الترابطية والتي صنفت فيها ضمن مباحث علم البلاغة وخاصة علم المعاني والبيان ومنها ظهر ما يسمى المجاز والحقيقة والتشبيه وغيرها من مصطلحات البلاغة.

يتضح لنا مما تطرقنا إليه أن علوم الفلسفة؛ كعلم الكلام والمنطق كان لها أثر بالغ على التحول النظري اللغوي الكبير الذي عرفه علم النحو وعلم البلاغة وخاصة فيما وجد عند أعمال عبد القاهر الجرجاني؛ فقد استأنس إلى أفكاره المستوحاة من بيئته الدينية، والتي كرس لعلوم العقل في توضيح التقل في تنفيذ مجراه وتبين مغزاه في نظرية النظم، فكان للإسناد أن استقى صورته من أفكار الجرجاني، فنحى معناه إلى غير ما هو مألوف في سابق عهد، بل زاده توسعا في تحقيق مراد نظمه على أتم صورة بلاغية؛ فالمنطق قاد علماء البلاغة إلى دراسة الإسناد دراسة معمقة ومفصلة؛ فنظروا "في أحواله المختلفة والفوارق المعنوية التي

تنتابه في هذه الحالة أو تلك، فتكلموا عن حذف المسند أو المسند إليه وعن ذكرهما وعن تقديم أحدهما على صاحبهما، أو تقديم بقية الجملة من مفعول، أو جار ومجرور عليهما، أو قصر أحدهما على صاحبه، وما أثر ذلك على المعنى دقة ووضوحاً وتأكيذاً وما شابه ذلك⁴²، وفي مقال آخر ضمن كتابه يقول: "فلا بد لكلّ كلام تستحسنه ولفظ تستجديه من أن يكون لاستحسانك ذلك جملة معلومة، وعلة معقولة، وأن يكون لنا إلى العبارة عن ذلك سبيل، وعلى صحة ما ادعيناه من ذلك دليل، وهو باب من العلم إذا أنت فتحته اطّلت منه على فوائد جلية، ومعان شريفة"⁴³؛ فهذا إشارة إلى سمة التعليل في تصويب الكلام، وفي بيان أسرار التظم وهي إشارة واضحة على صورة منهجه الفلسفي الذي تبناه بكلّ وضوح، إذا هذا التظم من القراءة دليل كافي على تنامي أفكار علماء اللغة، والتي وظفوها بشكل واضح وجليّ في استقراء مباحث علم المعانيّ.

7- ومن الممكن جداً "أنّ العمل التّنظيريّ احتاج من عبد القاهر إلى ركائز عقلية وأصول ثقافية كان من ضمنها المنطق أو بعض مسأله على وجه التّحديد وتنتسب هذه المسائل إلى مفهوم... الأرسطي"⁴⁴؛ حيث تقتضي رؤيته في التظم إلى استعمال هذا النوع من المسائل. وهكذا قد حاولنا في هذا العنصر تبيان العوامل المؤثرة على علم المعانيّ بصفة عامة والإسناد بصفة خاصّة، والحاصل أنّ للفلسفة بعلمها المختلفة أثر جليّ على خطوات علم المعانيّ ومباحثه، وهذا الأثر ليس بالضرورة أن يكون انصهاراً كلياً بقدر ما هو توظيف لبعض الأدوات المعنوية الغرض من استعمالها إيضاح المبتغى من العلم الموظفة فيه، وهذا ما ثبت على أعمال عبد القاهر الجرجانيّ والذي ذاته جاء على لسانه ذكر الفلسفة والمنطق والتأويل، وكلّ ما تعلق بذلك فمن عباراته نسرده: "ومن ذلك أنّك ترى من العلماء من قد تأوّل في الشّيء تأويلاً وقضى فيه بأمر"⁴⁵، وجاء هذا اللفظ تعليقا له على ذكر خاصية التأويل في فهم معاني التظم، والتأويل في تحديد معاني الكلام.

5- خلاصة ونتائج: نستنتج من خلال ما سبق أنّ للإسناد أهمية قصوى في بناء التركيب التحويّي، بل عليه تنسج الجملة العربية، وبه يقف نظامها، وكلّ هذا جعل من علماء اللغة الأوائل يستثمرون ما توفّر من أداة وفكرٍ في قراءة عملية الإسناد والبحث على خباياها المعرفيّة على غرار توظيفهم لفلسفة المنطق في تفسير التركيب التحويّي، ممّا يسّر لهم الوقوف

على الظواهر التحوية المختلفة. وأقف هنا على ذكر أهم التقاط التي توصلت إليها في علاج هذا الموضوع:

1- للإسناد خصائص ثابتة منطلقها النحو وأصوله، فمرجعيتها نحوية بحتة؛ تنبع من صميم قواعد النحو التي يقف عليها نظام العربية ككل.

2- البحث في معاني النحو وقضاياها أتمم بالبعد البلاغي؛ الذي أكتسى مباحث علم المعاني؛ فأعطى للإسناد جانباً واضحاً من هذا الانتقال في نوعية الدراسة فمن البحث في الوظيفة التحوية التركيبية وهي (الأصل)؛ جاء البحث على الوظيفة الأدائية البلاغية (الفرع).

3- كان لعلم الكلام وظهوره؛ أثر بالغ على جهود المتكلمين اللغويين على نحو: عبد القاهر الجرجاني -رحمه الله- فما من شك أن مباحثهم في اللغة اتسمت بالطابع الفلسفي، وخاصة ما تعلق بعلوم المنطق.

4- كل قضايا معاني النحو بما فيها الإسناد شق منها نحوي؛ باعتبار التركيب وشق منها بلاغي باعتبار الأداء، إضافة إلى البعد الفلسفي، وهو يكمن في المنهج الذي اتبعه علماء اللغة في قراءة علوم اللغة.

5- موضوع الإسناد من أهم ما تضمنه اللغة في مباحث التركيب؛ فتقوم الجملة على ما تحتويه قرينة الإسناد، وعلى ما يصح من تركيب بين المسند والمسند إليه (سلامة التركيب)، وعلى ما يؤديه من دور في عملية التواصل (الأداء).

6- ساهمت الفلسفة في إنماء المعرفة التحوية وقوفاً على أحوال المسند والمسند إليه وبحثاً على العلاقة الجامعة بين طرفي الإسناد من جهة، وبين ما يؤديه الإسناد من دور بلاغي له مؤثراته الواضحة على سلوك المخاطبين.

7- مباحث الإسناد بصفة عامة تخضع لقوانين النحو، وإن اختلف المنهج المطبق على تحليلها ودراساتها؛ فهناك أطر قاعدية لا يمكن تجاوزها بأية حال.

6- الإحالات والتهميش:

1- تمام حستان، الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو -فقه اللغة- البلاغة، عالم الكتب-أميرة للطباعة، (د-ط)، (1420هـ-2000م)، ص 311.

- 2- المرجع نفسه، ص 312.
- 3- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد رضوان الداية وفايز الداية، دار الفكر، دمشق، ط 1، (2007م)، ص 83/82.
- 4- أبو يعقوب السكاكي، مفتاح العلوم، حقق له، وقدم له، وفهرسه: عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط 1، (1420هـ-2000م)، ص 247.
- 5- القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة البيان والمعاني والبديع، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، (1424هـ-2003م) ص 4.
- 6- أبو هلال العسكري، الصناعتين، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، (د-ط)، 1419هـ، ص 173.
- 7- عبد الله بن سعيد بن سنان الخفاجي، سرّ الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1، (1402هـ-1982م)، ص 211.
- 8- المرجع نفسه، ص 211.
- 9- الزماني، والخطابي، والجرجاني، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، حققها وعلق عليها محمد خلف الله، ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 1، ص 80.
- 10- ضياء الدين بن أثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، قدمه: أحمد الحوفي وبدوي طبانه، دار نهضة مصر للطبع والنشر، ط 3، (د-ت)، ص 255.
- 11- المرجع نفسه، ص 344.
- 12- الزماني، والخطابي، والجرجاني، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ص 78.
- 13- ضياء الدين بن أثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ص 344.
- 14- أحمد عبد الستار الجوارى، نحو المعاني، مطبعة المجمع العلمي العراقي (د-ط)، 1987م، ص 162.
- 15- أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص 179.
- 16- عبد الله بن سعيد بن سنان الخفاجي، سرّ الفصاحة، ص 217.
- 17- القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة البيان والمعاني والبديع، وضع حواشيه: عماد بسيوني زغلول، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، (1426هـ-2005م)، ص 104.

- 18- جلال الدين السيوطي، الإنقان في علوم القرآن، تحقيق: علي محمد الجاوي، دار الفكر العربي، 1973م، ج1، ص293/294.
- 19- الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الجاحظ، مصر، 1948م ج1، ص93.
- 20- قدامة بن جعفر، نقد الشعر، تحقيق: كمال مصطفى، القاهرة، 1949م، ص171.
- 21- محمد حسين علي الصغير، علم المعاني بين الأصل التحوي والموروث البلاغي، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد، العراق، آفاق عربية، ط1، 1989م، ص82.
- 22- عماد الدين نايف محمد الشمري، أثر الإسناد في تشكيل القاعدة التحوية، ص14.
- 23- المرجع نفسه، ص14.
- 24- محمد حسين علي الصغير، علم المعاني بين الأصل التحوي والموروث البلاغي ص83/84.
- 25- المرجع نفسه، ص84.
- 26- ينظر، تمام حسان، اللغة العربية مبناها ومعناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب (د، ط)، 1994م، ص193.
- 27- مصطفى حميدة، نظام الارتباط والترابط في تركيب الجملة العربية، دار نوبار للطباعة القاهرة، ومكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1997م، ص206.
- 28- إبراهيم مصطفى، إحياء التحو، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، (د، ط) 2014م، ص52.
- 29- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص479.
- 30- المصدر نفسه، ص393.
- 31- المصدر نفسه، ص361/360.
- 32- المصدر نفسه، ص101.
- 33- حلمي علي مرزوق، في فلسفة البلاغة العربية (علم المعاني)، كلية الآداب دمنهور ط1، 1999م، ص191.
- 34- المرجع نفسه، ص191.

- 35- المرجع نفسه، ص 191/192.
- 36- المرجع نفسه، ص 192.
- 37- الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبدیع، ص 29.
- 38- فؤاد علي مخيمر، فلسفة عبد القاهر الجرجاني التحوية في دلائل الإعجاز، ص 6.
- 39- علم الكلام: هو علم يلجأ إلى الأدلة العقلية اليقينية في إثبات الأفكار، وقد اعتمدته الفرق الإسلامية على نحو: المعتزلة والجهمية في تكريس مذاهبها وإثبات آرائها بالحجة العقلية وخاصة ما تعلق بالمسائل العقائدية؛ كما كان لفرقة الأشاعرة؛ وهي رائدة أهل السنة والجماعة الأثر الواضح في اللجوء إليه لدحض حجج الفرق الكلامية، فقد كان هذا العلم "في طليعة المعارف التي أسهمت إسهاماً حثياً في دراسة العقيدة الإسلامية". ينظر، عبد الهادي الفضلي خلاصة علم الكلام، دار المؤرخ العربي، بيروت، لبنان، ط 2، (1414هـ، 1993م)، ص 5.
- 40- إبراهيم خليل، قواعد التماسك التحوي عند عبد القاهر الجرجاني في ضوء علم النص مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية المجلد 34، العدد 03، 2007م، ص 626.
- 41- نجاح أحمد عبد الكريم الظهار، أثر استخدام نظرية التظم عند عبد القاهر الجرجاني في تنمية المتذوق البلاغي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط 1، (1427هـ، 2006م)، ص 93.
- 42- حلمي علي مرزوق، في فلسفة البلاغة العربية (علم المعاني)، ص 191.
- 43- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 91.
- 44- المصدر نفسه، ص 500.
- 45- المصدر نفسه، ص 30.